او انحراف، عمّا اصبح اشبه بالتوراة السياسية لشامير، أي اتفاقيتي كامب ديفيد. ولكن «في هذا الاسبوع، طرح مدير مكتبه، يوسي احيمئير، تلميحات الى ان شامير قد يلائم اتفاقيتي كامب ديفيد مع روح العصر، وقد ينتهج مواقف أكثر مرونة» (**حداشوت**، ١٩٨٨/١٢/٣٠). وأضاف كفير ان شامير ومساعديه المقرّبين يقومون، في هذه الاثناء، ببلورة خطوط أولية لمشروع سياسي جديد. وكما يبدو سوف يكشف عن هذه المبادرة السلامية لأول مرة في اثناء زيارة شامير لواشنطن (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، ذكرت معلومات صحافية ان وزير الخارجية، ارنس، ربما طرح، خلال لقائه مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الخطوط الاساسية لـ «خطة السلام» الجديدة التي تمّت بلورتها في القدس. وأشارت المعلومات ذاتها الى ثلاثة بنود أساسية في تلك الخطوط، هي:

- اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، دون ان يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية دور فيها. ومع ذلك السماح لبعض الاشخاص المعروفين كمتعاطفين مع المنظمة بخوض المنافسة على رئاسة البلديات.
- التقدم نحو حكم ذاتي جزئي في المناطق المحتلة.
- مفاوضات مباشرة مع الدول العربية ـ ولكن ليس مع م.ت.ف. ـ تقوم على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد، مع ابداء استعداد اسرائيلي لانتهاج مرونة معيّنة في هذا الشأن (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١/٨). لكن الصحفي كفير قال ان البشرى التي يعد بها شامير ليست سوى صيغة معدّلة بعض الشيء لاتفاقيتي كامب ديفيد، ومن ضمنها مشروع الحكم الذاتي للسكان، أي اجراء انتخابات في الضفة والقطاع لانتخاب ممثلي السكان في مجلس الحكم الذاتي. ويقوم المجلس الاداري بانتخاب قيادة من اعضائه للتفاوض مع اسرائيل. وسوف يقترح شامير تسوية مرحلية لفترة خمس سنوات، مع استعداد للتساهل بشأن المدة، اذا مارس الاميركيون والسوفيات الضغوط من اجل ذلك. كذلك يمكن ان يبدي شامير بعض المرونة بشأن موعد بدء المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، المحدد بثلاث سنوات منذ بدء تطبيق الحكم الذاتي (**حداشوت**، ١٩٨٨/١٢/٣٠).

أما المفاجآت في خطة شامير، فقد تكون موافقته على علاقات كونفدرالية بين الحكم الذاتي والاردن، ولكن في الجانب الاقتصادي فقط. وخطة شامير لا ذكر فيها لتطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد، بل تتحدث عن حكم ذاتي على مراحل، كمسار يستغرق سنوات، ودون اي التزام بأن يقود الامر الى اقامة دولة فلسطينية. أما التنازل الاكبر من جانب شامير، فهو موافقته على عدم احلال السيادة الاسرائيلية على المناطق المحتلة خلال الفترة الانتقالية (**المصدر نفسه**).

أما عضو الكنيست السابق، زلمان شوفال، فقال ان الافكار التي طرحها رئيس الحكومة في مناسبات عدة تصلح لاعتبارها بداية مبادرة سياسية شاملة. وحدّد شوفال المبادىء العامة لمبادرة شامير بما يلي:

- سوف توافق اسرائيل على مشاركة الامم المتحدة في عملية افتتاح المفاوضات المباشرة بينها وبين جاراتها العربيات، ولكن دون ان يكون لها حق التدخل في المفاوضات ذاتها.
- بامكان الاتحاد السوفياتي ان يساهم في الافتتاح، شرط ان يستأنف، أولاً، علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل. اما الاعضاء الآخرون في مجلس الامن، فبامكانهم الانضمام الى عملية الافتتاح، بصفة مراقبين.
- يشارك ممثلون عن الفلسطينيين في المفاوضات، ولكن فقط كجزء من وفد اردني ـ فلسطيني. ومن الممكن الاتفاق على ان يتمّ انتخاب هؤلاء الممثلين مباشرة من جانب سكان المناطق المحتلة.
- يقام حكم ذاتي. وقد توافق اسرائيل على تقصير «الفترة الانتقالية» من خمس سنوات الى ثلاث سنوات.
- يجب ايجاد حل لقضة اللاجئين بواسطة توطينهم في أماكن سكناهم وبناء مساكن دائمة لسكان المخيمات في الضفة والقطاع.
- في مرحلة متأخرة أكثر، قد تقام